دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي

أ/ سليمة نشنش
s_nechnech@maktoob.com

المقدمة

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية، لماله من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المحددة والضرورية لترقية مختلف الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فهو يعتبر من أهم الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد المادية والبشرية.

وباعتبار أن الاستثمار المالي مرتبط بآليات تمكنه من تحقيق مختلف المشاريع التنموية، ولعل أهمها الآليات التمويلية والمتمثلة أساسا في البحث عن مصادر الادخار وكذا الوسائل الكفيلة لتعبئتها لأغراض التنمية، ولهذا فمن الضروري توفر هيكل مالي متطور يضمن التمويل المستمر لمختلف المشاريع الاقتصادية، ولعل من أهم عناصر النظام المالي هو وجود أسواق مالية باعتبارها قادرة على الاستيعاب والتوجيه والتخصيص الأمثل للمدخرات لأغراض الاستثمار المنتج.

ويعتبر القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على جملة من المبادئ والمقومات، وتلعب المعلومات دورا هاما في تنشيط سوق رأس المال وكذا بالنسبة للمتدخلين فيه.فالكثير من الجهات والأفراد يحتاجون إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قرار الاستثمار، فتوفر المعلومات الموثوق فيها وخاصة المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة حجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في السوق المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة العائد في التعاملات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية ومكانة هذه الورقة البحثية التي يراد منها أن تكون محاولة للبحث في إبراز دور وأهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي من خلال العناصر أدناه.

أولا - أنواع القرارات الاستثمارية والمبادئ التي تقوم عليها

يعتبر القرار الاستثمار خطوة أولية لاختيار البدائل المتاحة بغية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة، وهناك ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية وهي قرار الشراء، قرار التداول وقرار البيع. كما يقوم القرار الاستثماري على جملة من المبادئ.

1- أنواع القرارات الاستثمارية[1]

كل قرار استثماري يقوم به المستثمر ، يهدف من ورائه تعظيم الفوائد و تدنية المخاطرة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يواجه المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي:

1-1- قرار الشراء

يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي،ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية،تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء.

1-2- قرار عدم التداول

في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة،وفي خضم هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر، وبالتالي لا يقوم بأي قرار سواء الشراء أو البيع.

1-3- قرار البيع

يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، في ظل المخاطرة. وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح، وعندها يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق، ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء أو عدمه، وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.

2- المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

2-1- مبدأ الاختيار

يفترض في المستثمر الرشادة ومنه فإنه دائما يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له.[2]

ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفأة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

2-2- مبدأ المقارنة

إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، حتى يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لابد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

2-3- مبدأ الملائمة

كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيما يلي:[3]

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطر التي يتصف بها.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

2-4- مبدأ التوزيع

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

ثانيا - المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية هي كما يلي:[4]

1- الإستراتيجية الملائمة للاستثمار

تبنى إستراتيجية المستثمر على ضوء منحنى تفضيله الشخصي، وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين إلى عدة أصناف.

1-1- العناصر المحددة لإستراتيجية المستثمر

يتميز المستثمرون عن بعضهم البعض من حيث ميولاتهم وأولوياتهم الاستثمارية، فلكل مستثمر منحنى تفضيله الاستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية، السيولة والأمان.
ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة، وعنصر الأمان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار المتوقع.

1-2- أصناف المستثمرين

وطبيعيا أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة , وتبعا لهذا سوف يكون هناك مستثمرا يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية بينما مستثمر آخر لا يهاب المخاطرة يذهب إلى أبعد الحدود فيستثمر في أصول ذات مخاطرة مرتفعة مقابل عائد مغري , وعليه فإن المستثمرين يصنفون إلى عدة أصناف تتمثل فيما يلي:

1-2-1- المستثمر المتحفظ

هذا النوع من المستثمرين يهاب المخاطرة، وبالتالي لا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، ولكن يقبل باستثمارات ذات مخاطرة متدنية بالرغم من عوائدها المنخفضة .بمعنى أنه يفضل عنصر الأمان على عنصر المخاطرة ويرجع هذا التفضيل إلى قيود موضوعية تتعلق .بمحدودية الموارد لدى المستثمر.

1-2-2- المستثمر المضارب

على عكس من المستثمر المتحفظ، هناك نوع آخر من المستثمرين لا يهابون من المخاطرة فيفضلون الأصول المالية ذات المخاطرة المرتفعة وذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة. .بمعنى أن هذا الصنف من المستثمرين يعطي الأولوية لعنصر العائد مهما كانت المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

1-2-3- المستثمر المتوازن

وهو المستثمر الرشيد الذي يأخذ بالحل الوسط , فيوجه اهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان ولا العكس، وهكذا يكون قراره الاستثماري في أصول مالية ذات عائد ومخاطرة معقولين.

2- الأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري

ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:[5]

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

3 - مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة

تشكل العملية الاستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة فإن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر، وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطرة أكبر.

رابعا - المعلومات المحاسبية

حتى يمكن للمستثمر الاعتماد على هذه المعلومات لا بد من توافرها على جملة من الخصائص والتي تميز المعلومات المفيدة عن المعلومات الأقل منفعة.

1- مفهوم المعلومات الممتازة[6]

المبدأ الأساسي في سياسة نشر المعلومات هو وجوب إطلاع كل مستثمر في القيم المنقولة والمسجلة في التسعيرة على كل المعلومات المؤثرة في قرارات الاستثمار بصفة عادلة.

هناك بعض الأشخاص والذين تسمح لهم مكانتهم المرموقة في المؤسسة من الإطلاع على معلومات غالبا ما تكون ذات أهمية كبيرة، وهذا قبل نشرها للعامة تسمى هذه المعلومات بالمعلومات الممتازة. وقد يسمح للمؤسسة بعدم نشر المعلومات التي قد تؤدي إلى حدوث أضرار تلحق بالمؤسسة بشرط أن تحتفظ بسيرتها.لكن إذا رأت السلطات البورصية أن بعض المستثمرين قد حصلوا على أرباح طائلة باستعمال هذه المعلومات فإنها تجبر المؤسسة المعنية على النشر الفوري لهذه المعلومات وقد تبطل هذه الصفقات.

2- الأشخاص المعينون بالمعلومات الممتازة

يهدف منع استعمال بعض المعلومات السرية من قبل مساعدي المؤسسة إلى احترام سرية هذه المعلومات، ولكن قد ينتهز بعض هو الأشخاص المعنيون بالمعلومات الممتازة مكانتهم والثقة الموضوعة فيهم لإفشاء المعلومات للغير لتحقيق الأرباح,ويتمثل المعنيون بالمعلومات الممتازة في:

2-1- المطلعون

وهم كل الأشخاص الذين يملكون المعلومة ويعرفونها مباشرة دون تدخل وسيط ويتواجد هؤلاء الأشخاص داخل المؤسسة ومن بينهم الإداريون,المساهمون المهمون الأشخاص المطلعون على المعلومات السرية عند استعمالها إضافة إلى مساعدي هؤلاء الأشخاص وهناك أشخاصا غير مرتبطين مباشرة بالمؤسسة لكن مع هذا يمكن اعتبارهم مطلعين وهم المطلعون التقليديون لمؤسسة أصدرت عرضا عاما للشراء على مؤسسة مسعرة. فيكتسب هؤلاء المطلعون التقليديون صفة المطلعين في المؤسسة المسعرة لأن العرض العام للشراء يدفع بالأسعار إلى الارتفاع وبالتالي يمكنهم استغلال هذه الوضعية للتنبؤ مسبقا بالأسعار وتحقيق الأرباح.

2-2- المعلمون

هم الأشخاص الذين قدمت لهم المعلومة الممتازة بدون نشرها للعامة، ولمواجهة الآثار الناتجة عن ذلك توجب بعض التشريعات نشر هذه المعلومات للعامة.

3- سلوك السوق المالية بوجود معلومات ممتازة[7]

يتمكن الأشخاص الذين يحصلون على معلومات أكثر من غيرهم أن يفهموا سلوك السوق بسرعة وهذا يسمح لهم بالقيام بتنبؤات جيدة على الأسعار المستقبلية ومنه تحقيق الأرباح، على عكس الأشخاص الذين ليست لديهم المعلومات الكافية فهم ينتظرون استعمال كل المعلومات لفهم السوق ومنه تحقيق بعض الأرباح إن أمكن ذلك، إن وجود المطلعين في السوق المالي يحدث بعض التعديلات في توازنه ويتجلى هذا فيما يلي:

- كون المستثمرين المعلمين يتحملون أخطارا ضعيفة لأن حصولهم على المعلومة يسمح لهم بفهم المستقبل بصفة جيدة على عكس الذين ليس لديهم هذه المعلومة، وبالتالي فليست لديهم إمكانية تخفيض الأخطار,إلا بعد استعمالها من قبل المستعملين.
- بإمكان غير المطلعين المساهمة في اختلال التوازن، هذا عن طريق ملاحظة سلوك المطلعين واستعمال المعلومة المستنتجة من هذه الملاحظة وبالتالي نقع في المشاكل الناجمة عن التقليد، عكس المعلومة المستعملة من قبل المطلعين لحقيقة قيمة الأوراق يكون في صالح السوق، أما إن لم تعكس هذه المعلومة حقيقة قيمة الأوراق فإن السوق سيتحمل خسائر إضافية.
- كون تعلق الطلب على الأوراق المالية ذات الخطر بتحركات الأسعار أو إشارات المطلعين,يحدث هذا الاستقرار ما دام امتصاص الصدمات يكون أسهل بتحركات الطلب.
- كون تأثر سعر التوازن بخطر الإشارات التي يعطيها المطلعون الذين لا يتأخرون عن استعمال إشارة خاطئة وهذا ما ينعكس مباشرة على سعر التوازن.

خامسا - خصائص المعلومات المحاسبية وقيودها

هناك عدة خصائص تميز المعلومات المحاسبية والتي يمكن على ضوئها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة والمعلومات الأقل منفعة لأغراض اتخاذ القرارات، كما أن هناك جملة من القيود التي يجب أن تجتازها المعلومة المحاسبية حتى يمكنها أن تتضمن كافة الخصائص الضرورية.[8]

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية هي الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين عند اتخاذ قراراتهم.

1-1- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

تعتبر خاصية الثقة والملائمة من المواصفات الرئيسية بالنسبة للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة وهذه المواصفات تميز المعلومات المفيدة عن المعلومات الأقل منفعة.

1-1-1- الملاءمة

المعلومات لكي تكون مفيدة من وجهة نظر المستخدم لها,يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتوافر خاصية الملائمة في المعلومات عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية والملائمة تعني أن ترتبط المعلومات بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله أو ترتبط بالنتيجة المرغوب تحقيقها ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات القدرة التأثيرية على العمل المرغوب,ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومات متاحة في الشكل الملائم والوقت المناسب.وبما أن هناك درجات مختلفة من المنفعة,فهناك أيضا درجات مختلفة لملائمة المعلومات للأغراض المتعددة ودور المحاسبة في هذا الصدد هو توفير المعلومات الأكثر ملائمة للاستخدام المعين مع أنها قد تكون أقل ملائمة لاستخدام آخر,فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة.

1-1-2- إمكانية الاعتماد على المعلومات [9]

يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والأحداث التي تعبر عنها,وتتوافر خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز ومعروضة بأمانة وأن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق. ولكي تكتسب المعلومات المحاسبية الثقة من جانب المستخدمين يجب توفر هذه الصفات,أمانة التعبير,الحيادية قابلة للتحقيق والكمال.

1-1-2-1- أمانة التعبير

يجب عرض المعلومات المحاسبية بأمانة بحيث تعبر الأرقام عن الموارد والأحداث بصدق دون تزييف أو تمويه، وهذا يعني أن تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث ومن العوامل الهامة المؤثرة في أمانة العرض ضرورة الاهتمام بالمحتوى دون الشكل فلكي تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث الأخرى التي قصد أن تمثلها فإنه يجب عرض المعاملات والأحداث الأخرى وفقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط شكلها القانوني فمثلا إذا تمت عملية بيع أو تنازل عن ملكية بعض الأصول إلى طرف آخر بموجب اتفاق قانوني مع بقاء حق الانتفاع للمؤسسة فإنه من الضروري الإفصاح عن استمرار الانتفاع وبخلاف ذلك تكون الحقيقة غير كاملة.

1-1-2-2- قابلية التحقق

حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقيق,يجب أن تكون لها دلالة محددة وأن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو استخدامها، فإذا قام ثلاثة مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم مالية معينة، وإذا استخدموا نفس أساليب القياس وانتهى كل واحد منهم إلى نتيجة تختلف عن الآخر,فمثل هذه المعلومات غير قابلة للتحقيق ويصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

1-1-2-3- الحيادية

لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها يجب أن تكون محايدة وغير متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى ويعني الحياد أيضا أنه عند صياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الاهتمام على ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية معينة.

1-1-2-4- الكمال

لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها فالمعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة,فالحذف يمكن أن يجعل المعلومات خاطئة ومضللة وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.

1-2- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية بعضها البعض، وأن يكون هناك اتساق وانتظام في تطبيق نفس الأساليب والقواعد المحاسبية داخل الوحدة الاقتصادية من فترة إلى أخرى.

1-2-1- القابلية للمقارنة

من البديهي أن استخدام أساليب محاسبية مختلفة يجعل القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة فالمعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.فاختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن نفس الحقائق الاقتصادية وهذا يؤدي إلى نتائج مضللة وسوء الفهم حول تخصيص الموارد الاقتصادية فضلا عن ذلك فإن استخدام قواعد وأساليب محاسبية موحدة يهيئ الفرصة للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف في الظروف المحيطة بكل مؤسسة,فالتشابه والاختلاف لن يكون له معنى إذا كانت أساليب وأسس القياس متباينة[10] أي يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للوحدة على مدار الزمن لكي يتعرفوا على اتجاهات أدائها ومركزها المالي بالمثل يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة لكي يقيموا المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لتلك المؤسسات بالنسبة إلى بعضها البعض,لذلك فقياس وعرض الأثر المالي للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة يجب إجراؤه بطريقة متسقة داخل المؤسسة وعبر الزمن لتلك المؤسسة وبطريقة متسقة عبر الوحدات المختلفة وبالتالي يحتاج المستخدمون إلى معرفة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغير في تلك السياسات وآثار ذلك التغير،[11] أي لابد من ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق القابلية للمقارنة.

1-2-2- الاتساق

ويقصد به الثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى داخل المؤسسة وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج المؤسسة على مر الزمن ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية,ولا يعني الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية فالمتغيرات البيئية قد تفرض على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تستخدمها مما يؤدي إلى توفير معلومات أفضل لأغراض اتخاذ القرارات,ولكن مع ضرورة الإفصاح عن أي تغيير وبيان أثره على الدخل في الفترة المحاسبية التي تم فيها هذا التغيير.

1-3- خصائص مرتبطة بالمستخدمين

هناك مواصفات ترتبط بالمستخدمين للقوائم المالية مثل درجة الفهم، فهذا ضروري لتكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمتخذي القرارات، فالمعلومات لن تكون مفيدة في اتخاذ القرار إذا لم يتم فهمها حتى ولو كانت المعلومات ملائمة وموثوق بها وتعتمد درجة الفهم على مواصفات المستخدم والمواصفات الخاصة بالمعلومات,فالتقارير والقوائم المالية تقدم للمستخدمين الذين لهم قدر معقول من الفهم للأنشطة الاقتصادية والذين لديهم الرغبة في دراسة المعلومات المقدمة بقدر معقول من الاهتمام.

2- قيود المعلومات المحاسبية

حتى يمكن توفير المعلومات بالخصائص السابقة الذكر ينبغي أن تجتاز أربعة قيود هي:[12]

2-1- الأهمية النسبية للمعلومة

ويقصد بها الأهمية النسبية لعنصر أو حدث معين، فالمحاسبون لا يهتمون كثيرا بالعناصر التي يكون تأثيرها ضئيلا على نتائج العمليات، فعلى سبيل المثال هل يجب تسجيل تكلفة مبراة الأقلام أو تكلفة سلة المهملات.ضمن حسابات الأصول ثم استهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية؟ فمع أن هناك أكثر من فترة محاسبية سوف تستفيد من استخدام هذه الأصول، فإنه وفقا لمفهوم الأهمية يجب الاعتراف بتكلفة هذه العناصر كمصروفات، ولو باعتبار أن المحاسبة عن استهلاك أصول تكلفتها منخفضة جدا يعتبر أمر مكلفا للغاية فضلا عن ذلك فإن تأثير هذه العناصر على نتائج العمليات سوف يكون عديم الأهمية.

ويمكن الحكم على أهمية عنصر معين إذا كان هناك توقع معقول بأن معرفة هذا العنصر أو أثره على نتائج القياس والتقويم يمكن أن يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، فأهمية عنصر معين تعتبر مسألة نسبية,فما يكون مهما بالنسبة لمؤسسة معينة,قد لا يكون مهما بالنسبة لمؤسسة أخرى فأهمية عنصر ما لا تعتمد على مقداره فقط ولكن تعتمد أيضا على طبيعته وعلاقته بباقي العناصر.

2-2- العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المتوقعة منها

تعتبر المعلومات سلعة كأي سلعة أخرى من حيث أن قيمتها يجب أن تزيد عن التكلفة لتكون هذه المعلومات مرغوبا فيها وتتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها,وكذلك تكاليف نشرها وتحليلها، أما منفعتها فتتمثل في قدرة المعلومات على تحسين عملية اتخاذ القرار، ولذلك فإنه عند اتخاذ لإنتاج أو الحصول على مزيد من المعلومات أن يؤخذ في الاعتبار معيار تكلفة هذه المعلومات والمنفعة المتوقعة منها.فعند إعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية هناك قيد

يحكم سلوك المحاسب في هذا الصدد وهو ضرورة تحليل العلاقة بين تكلفة مزيد من المعلومات والمنفعة المتوقعة منها. وعموما فإن تحليل مثل هذه العلاقة يعتبر أمرا صعبا,لأنه بالرغم من إمكانية قياس تكاليف المعلومات,إلا أنه يصعب في كثير من الأحوال قياس المنفعة المتوقعة منها لصعوبة التعبير عنها كميا.

2-3- التحفظ عند إجراء القياس والتقويم المحاسبي

ويعني التحفظ إتباع درجة من الحرص عند ممارسة الأحكام المطلوبة لإجراء التقديرات اللازمة في ظل ظروف عدم التأكد لدرجة أن الأصول أو الدخل لا يقرر عنهما بأزيد من اللازم والالتزامات أو المصروفات لا يقرر عنهما بأقل من اللازم.مع ذلك فممارسة التحفظ لا تسمح على سبيل المثال بخلق احتياطات سرية أو مخصصات أكثر من اللازم لأن القوائم المالية سوف لا تكون محايدة وبالتالي لا تتوافر فيها خاصية إمكانية الاعتماد عليها,ويعتبر التحفظ من القيود التقليدية التي خضع لها المحاسب وهو بصدد تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ووفقا لهذا القيد يجب أن يكون المحاسب أكثر حيطة وحذر عند قياس نتيجة الأعمال وتقويم عناصر المركز المالي، وعادة يكون للتحفظ أهمية كبيرة عندما تنطوي الأمور على تقديرات وأحكام شخصية وفي مثل هذه الحالات يجب أن تعتمد تقديرات المحاسب على المنطق السليم وأن يختار الأساليب المحاسبية التي لا تؤدي إلى ذكر الحقائق بأكبر أو أقل من قيمتها ويعني هذا القيد من ناحية أخرى أنه إذا كانت هناك خسارة متوقعة يجب أن تؤخذ في الاعتبار وإذا كانت هناك أرباح متوقعة لا تؤخذ في الاعتبار ومن الأمثلة العملية لمفهوم التحفظ في المحاسبة:تقييم المخزون السلعي بالقيمة الأقل من بين التكلفة أو سعر السوق.

ويقضي هذا المفهوم بمراعاة الحيطة والحذر لضمان عدم المبالغة في الأرباح أو في تحسين المركز المالي ومن البديهي أنه لا يجب المغالاة في الحيطة والحذر,فلا يجب تعمد تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالي بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم أو التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

2-4- الاستجابة للأعراف السائدة في مجال الممارسة في بعض المجالات المتخصصة

قد يكون من الصعوبة تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في بعض المجالات بسبب طبيعتها الخاصة ومن الأمثلة الشائعة في هذا الصدد ما يتبع في البنوك حيث تقوم استثمارات في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وفقا لقيمتها التجارية (أي سعر البيع المكلف في السوق) في نهاية الفترة المحاسبية، ويعد ذلك خروجا على مبدأ التكلفة التاريخية,وخروجا على مبدأ الاعتراف بالإيرادات عند البيع.

3- احتياجات المستثمرين من المعلومات:

تتوقف فعالية المعلومات المحاسبية على مدى ما توفره من احتياجات مستخدميها بما يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وتصل المعلومات من المنتج إلى المستخدم مباشرة عن طريق قنوات الاتصال الرسمية أو بواسطة مجموعة من الوسطاء ويتم إعداد هذه المعلومات في ضوء مجموعة من القواعد والقوانين .

وتتمثل عناصر فاعلية المعلومات المحاسبية فيما يلي:

3-1- منتج المعلومات

ويتمثل في الشركة التي تصدر قوائم مالية وتقارير محاسبية عن نتائج أعمالها متضمنة المعلومات والبيانات اللازمة للمستخدم.

3-2- وسطاء المعلومات

ويتمثلون في مجموعة الأفراد والجهات التي تحصل على هده المعلومات لتحليلها وتقديمها إلى المستثمر أي تمثل المصادر الوسطية للمعلومات وتتضمن المحللين الماليين وسماسرة الأوراق المالية ومروجي الأسهم سواء في صورة أفراد أو شركات مالية.

3-3- القوانين والتعليمات

والتي تحكم عملية إنتاج المعلومات وتمثل فيما تفرضه القوانين الخاصة بالشركات بخصوص القوائم والتقارير المحاسبية لهده الشركات ،وكذلك قوانين البورصات فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات التي يجب على الشركات المسجلة في البورصة إن تنشرها على مساهميها أو على المستثمرين بصفة عامة

3-4- مستخدم المعلومات

هناك العديد من المهتمين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية وبالتالي تتعدد احتياجاتهم من المعلومات ومن بين مستخدمي المعلومات المستثمرين ،المقرض ، العاملين ،المحللين الماليين، المتصلين بنشاط الأعمال (البنوك)، الحكومة الجمهور. وتعتبر مجموعة المستثمرين سواء كانت افرد أو شركات من أهم المجموعات التي نعتمد على القوائم المالية وتتضمن هده المجموعة حملة الأسهم الحاليين والمرتقبين وحملة السندات وأيضا الأوراق القابلة للتحويل.

4- أنواع المعلومات المطلوبة ومصادرها

تعتبر استمرارية التعامل في الأسواق المالية نتيجة تفاعل أوامر الشراء والبيع الخاصة بالمستثمرين، وتقوم على أساس توافر معلومات عدة مستويات من المعلومات التي يمكن المستثمر من تقييم الأوراق المالية واختيار ما يعظم منفعته.

ويمكن تصنيف المعلومات التي تستخدم كإطار لتحليل الأوراق المالية حسب البيئة إلى معلومات تتعلق بالبيئة الخارجية ومعلومات البيئة الداخلية، المعلومات التي تتعلق بالبيئة الخارجية التي تعبر عما يقع خارج نطاق الشركة وهي المرتبطة بالسوق و الاقتصاد الوطني والصناعة، بينما تمثل المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية تلك التي تقع داخل نطاق الشركة ومرتبطة بها سواء من حيث وضعها في السوق أو هيكل استثماراتها أو خصائصها التشغيلية ونتيجة عملياتها أي أنه يمكن القول إن المعلومات اللازمة للقرارات الاستثمارية تنقسم إلى الأنواع الموالية:

4-1- المعلومات الاقتصادية العامة والبيئة.

وتتمثل في المعلومات المتعلقة بالنظام الاقتصادي والأحداث الجارية سواء كانت اقتصادية، سياسية أو اجتماعية وترتبط هده المعلومات بالبيئة الخارجية المحيطة. وهذه المعلومات تتضمن مؤشرات عديدة منها معدلات النمو الإجمالية للاقتصاد الوطني المؤشرات النقدية معدلات التضخم بالإضافة إلى الوضع الحالي المتوقع للاقتصاد الوطني بصفة عامة وللأسواق المالية بصفة خاصة، واهتمام المستثمر ووعيه بهذه الجوانب البيئية تزيد من قرته على اتحاد القرارات الأكثر رشدا.

4-2- معلومات عن الصناعة

وهذه المعلومات تكون أكثر تفصيلا فيما يتعلق بصناعة ما والشركات التي تعمل بها فلكي يختار المستثمر مجالا ما لاستثماره لابد إن يكون على ما يحدث فيه ومؤشراته المختلفة ومن هذه المعلومات على سبيل المثال: استمرار معدلات نمو الصناعة، الطلب على منتجاتها، اتجاهات الإنتاج بها على المدى القصير والطويل الاتجاه العام لأرباح هذه الصناعة.

4-3- معلومات عن الشركة

وهي المتعلقة بالبيئة الداخلية للشركة وتشمل العديد من المعلومات منها:

- معلومات عن وضع الشركة في السوق كمركزها التنافسي و إستراتيجيتها التسويقية
- معلومات على خصائصها التشغيلية مثل طبيعة وثبات مراحل الإنتاج.
- هيكل ومكونات تكلفة المنتوج والنمو الابتكارات.
- معلومات عن كافة الإدارة وفعالياتها مثل قدرة الإدارة على وضع الأهداف وتنفيذها

معلومات عن هيكل الاستثمارات طويلة الأجل وهيكل التمويل والرافعة المالية و الرافعة التشغيلية.

- معلومات عن نتائج التشغيل مثل معدلات نمو واستقرار المبيعات والإيرادات – هوامش الربح معدلات العائد على الاستثمار وحقوق الملكية.

4-4- معلومات عن الأوراق المالية

تعتبر هده المعلومات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين والباحثين الدين يهتمون بتتبع سوق المال ومدى تأثره بما يجري من أحداث بيئية أو على مستوى الصناعة أو الشركات وتتضمن هده المعلومات ما يلي:

- معلومات عن عوائد الورقة مثل ثبات ونمو معدلات ربح السهم، ثبات ونمو معدلات التوزيع، ...الخ.
- معلومات عن أسعار الورقة حيث يعتبر السعر مؤشرا جيدا لما يحدث لها من أثار، ويتضمن معلومات الأسعار كل ما يتعلق بالورقة المالية مثل أعلى وأدنى سعر خلال الفترات السابقة سعر الإقفال صافي، التغيير بين سعر اليوم وسعر الأمس بالإضافة إلى القيمة الدفترية للسهم.

وتعتبر المعلومات سلعة اقتصادية يتوافر فيها شروط العرض والطلب يمكن إن تتوافر عن طريق عدة مصادر وبذالك تصبح مشكلة المستثمر هي تحديد أكثر هذه المصادر فائدة وفاعلة بالنسبة له وذلك في ضوء التكلفة والعائد ومن أهم هذه المصادر سماسرة الأوراق المالية، مكاتب الخدمات الاستشارية، الصحف والجرائد، المجلات المتخصصة، الأصدقاء والأقارب، القوائم المالية المنشورة، الأسرار الشائعات ومصادر أخرى.

سادسا - أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية

يوجد العديد من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في عملية اتحاد القرارات الاستثمارية وتؤثر على حركة تداول الأوراق المالية ويتطلب الأمر نشر هده المعلومات طالما إن المنفعة المحققة منها تفوق تكلفة النشر ويعتبر رقما ربح السهم و المبيعات من أهم مفردات المعلومات المحاسبية الأزمة لاتحاد القرارات الاستثمارية كما إن البيانات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها علاقة وثيقة بالتنبؤ بتوزيع الأرباح وتكون ذات أهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار وتتمثل هذه المعلومات في ما يلي:

1- الربح المحاسبي

يعتبر الربح من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية سواء بالشراء والبيع أو الاحتفاظ به ويعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للشركة و التي تعطي مؤشرا يبين مدى كفاءة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة و تمدنا أرقام الربح المحاسبي بالمعلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة بالإضافة إلى أن التغير في الربح السنوي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم وعلى ذالك يمكن القول أن الربح المحاسبي الدفتري يمثل عاملا مهما في أسعار الأسهم. ويستخدم الربح المحاسبي في استخراج العديد من النسب والمؤشرات مثل العائد على الاستثمار، ربح السهم التوزيعات والتي تستخدم في المجالات المتعلقة بالمقارنة بين الشركات المتماثلة في التنبؤ بأسعار الأسهم.

ولكي تكون المعلومات المتعلقة بالربحية مؤثرة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية فإنها يجب إن تكون متاحة للجميع وان تنشر بصفة منتظمة ودورية ويتم إعدادها وفقا لقواعد وأسس ثابتة من عام لأخر كما يجب توفرها لمدة سابقة لا تقل عن خمس سنوات حتى يتم استخدامها أساس للتنبؤ والمقارنة، كما يعتبر الربح المحاسبي من أهم المعلومات التي تأثر على قرارات المستثمر في ألفي الأوراق المالية حيث تؤثر على قيمة السهم لما لها من أثر على ربع السهم وكذالك على القيمة الدفترية للسهم وذلك بتأثيرها على الأرباح المحتجزة التي تؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية للسهم.

2- ربح السهم

يمثل نصيب من الثروة المجمعة في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه في شكل قسيمات (كوبونات) أو ثم احتجاز في صورة احتياط أرباح مرحلة وقد اعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الاستثمار، ويعتبر ربح السهم ذا فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب السهم في أصول الشركة كما أنه يعتبر مؤشرا مقبولا لدلالة علي مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية

3- توزيعات الأرباح

يتأثر سلوك المستثمر في التعامل بالأوراق المالية ليس فقط بالأرباح التي تحققها الشركة ككل أو بربح السهم ولكنه يتأثر أيضا بقرارات توزيع هده الأرباح فالسعر الذي يرغب المستثمر في الشراء أو البيع به يتوقف على العائد المتوقع الذي يمكن إن يحققه السهم في المستقبل وعلى درجة التأكد من تحقيق العوائد وبقائها ومن أهم هده العوائد الأرباح الموزعة على الأسهم سواء كانت نقدا أو في شكل أسهم ممنوحة.

وتلعب المعلومات المتعلقة بتوزيع الأرباح دورا هاما في مساعدة المستثمر في اختيار المحفظة التي تحقق له أهدافه وتضمن له تعظيم العائد المتوقع مع تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المعلومات المحاسبة المتعلقة بتوزيع الكوبونات ونسبة هذا التوزيع إلى الأرباح المحققة ومدى مسايرتها لما حققته الشركات المماثلة تعتبر من المعلومات التي تساعد في تحسين اتخاذ القرارات. كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح والأسباب التي تبنى عليها مثل هذه القرارات تعتبر من المعلومات الهامة المؤثرة على سلوكه في مجال التعامل في الأوراق المالية وتعتبر الأرباح المحققة والموزعة عاملا مؤثرا للتدفقات النقدية للشركة بالإضافة إلى دلالاتها على مستوي التشغيل في الشركة.

سابعا - المعلومات الداخلية وأثرها على قرارات الاستثمار في القرارات المالية

تمثل المعلومات الداخلية كافة المعلومات المرتبطة بالبيئة الداخلية للشركة وتتضمن كافة أنواع البيانات والتقارير المتعلقة بالوضع الداخلي والتي ل تتوافر لجميع المستثمرين وهده المعلومات توفر لحائزها إمكانية تحقيق أرباح غير عادية نتيجة استخدامها في التعامل في اتخاذ قراراته ويمثل هذا الوضع ضررا لبعض المستمرين وتتضمن المعلومات الداخلية على سبيل المثال ما يلي:

- خطط الإدارة تجاه توزيع الأرباح ونسبة التوزيع وكذلك الأشكال المقترحة للتوزيعات سواء كانت نقدا أو في شكل أسهم ممنوحة وحصول بعض المستثمرين على معلومات ومؤشرات أولية حول نسبة المقترحة للتوزيع شكل التوزيع يؤثر على عمليات التداول مما يؤثر على أسعار الأسهم ويؤدي إلى إرباك السوق.

- خطط الشركة المستقبلية نحو النمو أو التوسع أو التنوع ومصادر التمويل المقترحة لإتمام دلك مما يكون له اثر على قرارات التوزيع من ناحية بالإضافة إلي أثره على الالتزامات المستقبلية والهيكل التمويلي بالنسبة للشركة.

- كفاءة الإدارة وسمعتها، وذلك من خلال قدراتها على تحقيق أرباح الشركة، علاقتها بالعاملين والموردين في الفترات الحالية والماضية واحتمالات المستقبل، قدرتها على التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية للبيئة المحيطة، التغيرات التي تحدث في مجلس الإدارة واحتمالاتها المستقبلية وأثارها المختلفة وكيفية وتعاملها مع المخاطر المنظمة وغير المنظمة.

ولهذه المعلومات أثار عديدة على المستثمرين وعلى كفاءة السوق فمن حيث أثرها على المستثمرين نجد إن حصول البعض على هده المعلومات من شأنه خلق عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات ما يؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادية لفئة على حساب الأخرى، كما سيقوم الفئة التي لديها المعلومات بالعمل على عدم إتاحتها للفئة الأخرى مما يؤدي إلى مضاربة غير عادلة داخل السوق بالإضافة إلى أنها قد تدفع بعض المستثمرين إلى اتخاذ قرارات غير سليمة متعلقة باختيار البدائل الاستثمارية وبالتالي تحملهم لمستويات مخاطرة غير متوقعة.

أما بالنسبة لأثرها على السوق نجد أنها تعتبر من أهم عوائق تطوير ورفع كفاءة السوق حيث أنها تؤدي إلى خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء داخل السوق وإحداث تعاملات لا تستند إلى أسس صحيحة كما أن حدوث تداول غير عادي لأسهم شركة معينة بناء على معلومات داخلية يكون من شأنها التأثير على حركة أسعار أسهم الشركات الأخرى حيث يسارع المستثمرون لإتمام عمليات شراء وبيع غير سليمة يكون لها تأثير سلبيا على اتجاه الأسعار للشركات الأخرى المسجلة. ولهذه الأسباب دور هام في حصول الوحدات الاقتصادية في الدولة على مصادر التمويل الخارجي وعمليات الاقتراض لان الكثير من مؤسسات الاقتراض تطلب العديد من المعلومات الداخلية المتعلقة بأداء الشركة قبل إتمام عملية التمويل كما إن توافر أو نقص هده المعلومات من شانه التأثير على انسياب وتدفق حجم الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة وذلك لان معظم المستثمرين الأجانب يهمهم الحصول على معلومات كاملة تتعلق بقيمة الأسهم الحقيقية والمراكز المالية السليمة لهده الشركات.

ثامنا - أهمية المعلومات المحاسبية

يعود توافر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية بالفائدة على كل من المستثمر والشركة المصدرة للأوراق والمجتمع فتوافر المعلومات عن مركز الشركة يؤدي إلى بث الاطمئنان لدى المستثمر مما يدفعه إلى توجيه استثماراته نحو الاستثمار الأمثل وهدا يساعد الشركة في تجميع الأموال اللازمة لها مما ينعكس على فاعليتها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في المجتمع، وترجع أهمية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمر في هذا المجال إلى ما يلي:

- يؤدي توافر المعلومات المحاسبية إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات مما يساعد على اتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة المطلوبة.

- تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية وذلك للتنبؤ بقيمة الأسهم وتكون المعلومات المحاسبية في إشكال مختلفة منها النسب المالية والسلاسل الزمنية.

- يساعد توافر المعلومات المحاسبية عن الشركة المصدرة للأوراق المالية المستثمر على اتخاذ قراره بالاستثمار في الأوراق المالية من عدمه وبما يحقق له أهدافه من هذا الاستثمار.

- يساعد توافر المعلومات المحاسبية المستثمر في الاختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية وتوضح نظرية محفظة الأوراق المالية كيفية استخدام هده المعلومات في تكوين المحفظة المثلى والفعالة.

وتختلف المعلومات المحاسبية باختلاف طبيعة الشركات المصدرة للأوراق المالية من حيث كونها شركات قائمة بالفعل أو شركات تحت الإنشاء، فإذا كانت الشركة تحت الإنشاء نجد إن المستثمر يحتاج المعلومات كافية وواضحة عند الدعوة للاكتتاب وذلك عن طبيعة نشاط الشركة وأهدافها والعوائد التي يمكن أن يجنيها بالاستثمار في لأوراقها المالية وكذلك الجدوى الاقتصادية من إنشائها.

أما إذا كانت الشركة قائمة بالفعل يتطلب القرار العديد من المعلومات والمؤشرات عن الماضي والحاضر والمستقبل لكي تساعده على اتخاذ القرار.

الخاتمة

تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار، وفي مجال الأوراق المالية فإن توفر المعلومـــات الضـــرورية والموثوق فيها يعتبر عنصرا مهما في مدى تنشيط سوق رأس المال، فالأشخاص الذين يحصلون على هذه المعلومات يستطيعون التنبؤ بالأسعار المستقبلية وبالتالي تحقيق الأرباح على عكس الأشخاص الذين لا يملكون المعلومات الكافية. كما أن التـــداول على الأوراق المالية يتأثر بعدة عوامل وتعتبر المعلومات ركيزة هذه العوامل، وعموما هناك معلومات خارجية تتعلق بمحـــيط المؤسسة وأخرى داخلية تتعلق بالمؤسسة ذاتها، وكلا النوعان له تأثير على كفاءة السوق المالية.

كما أن توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص الكيفية من حيث الملائمة ودرجة الاعتماد عليهـــا ســـيفيد مستخدميها في اتخاذ القرار، كما تمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات المحاسبية و يتم إعدادها وفق المبـــادئ المحاســـبية المقبولة. كما أن التحقق من هذه القوائم من طرف جهة خارجية مستقلة وعلى درجة من الخبرة والدراية يساعد على زيادة درجة الاعتماد على القوائم المالية.

الهوامش والمراجع

---

[1] أحمد مصيبح، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2001-2002، ص: 42.

[2] رمضان زياد ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 1998، ص: 39.

[3] نفس المرجع، ص: 29.

[4] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1990، ص: 29.

[5] - P. CONSO ,La Gestion Financière de L'entreprise , Dunod, 7[eme] édition 1989, p 498 .

[6] Alain georges, L' utilisation en bourse d information privilégiées en USA, sans date, p: 36.

[7] Patrick ARTUS, Anomalies sur les marches financiers, Economica, 1991, p: 120.

[8] سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005، ص ص: 65-71.

[9] محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 138.

[10] أحمد محمد نور، تصميم وإدارة النظام المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 44.

[11] نفس المرجع، ص ص: 44-46.

[12] محمود عبد ربه محمد مرجع سابق، ص ص:141-142.

- ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2002.

- علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

- عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993

- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001

-أبو نصار محمد، حميدات جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.